

Distr.: General
11 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تقرير الأمين العام**

موجز

يوفر قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بآء إطارا للطلب المعزز فيما بين مختلف عمليات
التنفيذ والمتابعة. ويركز هذا التقرير على تحديد العناصر الرئيسية للإطار التي تعتبر أساسية
لتكامل عمليات المتابعة هذه وكفالة تركيز أشد على التنفيذ. ويبرز التقرير أيضا تلك
الجوانب من القرار التي تتطلب إيلاء اهتمام خاص لها خلال الدورة الثامنة والخمسين
للجمعية، لا سيما الأحكام المتعلقة بالهياكل الحكومية الدولية. وقدم عدد من التوصيات إلى
الجمعية لتعزيز تنفيذ القرار.

* A/58/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام
٢٠٠٣.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولا - معلومات أساسية
٣	٨-٤	ثانيا - مقدمة
٥	٩	ثالثا - هيكل التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين (قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء) ..
٦	٢٦-١٠	رابعا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء
		ألف - تعزيز الأنشطة الجارية لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة
٧	١٥-١١	
٨	٢٠-١٦	باء - تدابير لتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الهيئات الحكومية الدولية
١١	٢٦-٢١	جيم - استعراض التنفيذ
١٢	٣٠-٢٧	خامسا - التوصيات

أولا - معلومات أساسية

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ ألف أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين بندا معنونا "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة" وأن تنظر فيه مباشرة في جلسة عامة. وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة أن تُنشئ فريقا عاملا مخصصا مفتوح العضوية، برئاسة رئيس الجمعية لتقديم توصيات محددة لضمان المتابعة المتكاملة والمنسقة. وقدم الفريق العامل تقريره إلى الجمعية، وأوصى فيه باعتماد مشروع قرار، والذي اعتمد بوصفه القرار ٢٧٠/٥٧ بآء في الجلسة العامة ٩١ للجمعية المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢ - وفي الفقرة ٣٩ من قرارها ٢٧٠/٥٧ بآء، قررت الجمعية أيضا أن تنظر في إطار هذا البند في: (أ) تقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة وأثرها في تحقيق غايات وأهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة، وأن تقدم التوجيهات اللازمة لمواصلة تنفيذ ومتابعة هذه النتائج؛ (ب) فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بهذا البند، بما في ذلك عن طريق مشاركة رئيس المجلس في مناقشتها. ودعت الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يقدم تقريراً عن هذا البند من جدول الأعمال.

٣ - ويقدم هذا التقرير استجابة للطلب المشار إليه أعلاه. ونظرا لأن القرار قد أُخذ مؤخراً، فإن هذا التقرير يركز على ما يلي: (أ) إبراز العناصر الرئيسية للإطار الذي قدمه التقرير والذي سيكون بمثابة أداة لجميع مختلف الأنشطة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة؛ (ب) تحديد المسائل التي تتطلب اهتماماً فورياً خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ثانياً - مقدمة

٤ - نجحت مؤتمرات القمة ومؤتمرات العقد الماضي، عن طريق التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن قضايا القضاء على الفقر والتنمية المستدامة بصفتها شواغل رئيسية لأطر السياسة الوطنية والدولية، في إضفاء أهمية متجددة على أعمال الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة، وعلى مهمتها المتمثلة في توجيه ومواءمة سياسات التنمية. وكانت المؤتمرات ومؤتمرات القمة ناجحة أيضاً في إشراك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على نطاق لم يسبق له مثيل. وسجلوا بذلك المرحلة الهامة الأولى في عملية دفع قضايا التنمية إلى مقدمة جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

٥ - ويهدف البناء على هذه الإنجازات، بدأ تنفيذ برامج وأنشطة متميزة، وفي بعض الحالات، أنشئت منظمات وهيئات حكومية دولية خاصة لمتابعة واستعراض نتائج المؤتمرات. وأعلن كل من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين عددا من المبادرات لتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن التنمية. وفي عام ١٩٩٥، بدأ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله في وضع نهج متكامل لمتابعة المؤتمرات عن طريق التركيز على مواضيع مشتركة للمؤتمرات، كوسيلة لتعزيز أثر أنشطة المتابعة وتعظيم النتائج.

٦ - وسجل مؤتمر قمة الألفية نقطة تحول كبرى جديدة في هذه العملية، عن طريق وضع منهج جديد تتلاقى فيه المبادئ والأهداف والعمل المتناسق، وعن طريق تحويل توافق الآراء العالمي إلى غايات محددة وأهداف محددة زمنيا، مدعومة بالالتزام السياسي على أعلى مستوى. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تشمل جميع أهداف والتزامات المؤتمرات، علاوة على إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، فإنها تزود منظومة الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بإطار مشترك أساسي للتشجيع على اتخاذ إجراءات معززة بصورة متبادلة. وتوجد عملية قائمة بذاتها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الإعلان بشأن الألفية. وقامت الجمعية العامة باستعراضها، كجزء من مناقشاتها بشأن التقارير السنوية للأمين العام عن تنفيذ الإعلان (انظر A/56/326 و A/57/2070 و A/58/323). وعلى الصعيد القطري، تتولى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن قرب رصد التقدم المحرز لتحقيق المبادئ الإنمائية للألفية.

٧ - واعتبر عقد مؤتمرين رئيسيين في عام ٢٠٠٢ - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك (آذار/مارس ٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) - بمثابة مرحلة أخرى في هذه العملية. وركزت نتائج كلا المؤتمرين بصفة رئيسية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية. وعزز المؤتمران الحاجة المشتركة على نطاق واسع لضمان تركيز أشد على التنفيذ، والتحرك من المبادئ والالتزامات إلى العمل، وإلى أن تلتزم الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بالعمل بطريقة متماسكة ومتناسقة لدعم تنفيذ نتائج المؤتمرات. وجرى التسليم بالحاجة إلى وجود صلة وثيقة بين وضع السياسات على المستوى الحكومي الدولي والعمل التنفيذي الذي تضطلع به على المستوى القطري الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة،

ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات المختصة الأخرى، وإلى المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية التنفيذ.

٨ - واستجابة إلى حاجة متزايدة ومسّلم بها على نطاق واسع لتجميع عمليات المتابعة هذه بواسطة إطار شامل للتنفيذ الفعال للرؤية المتفق عليها للتنمية، لم يكن هناك وقتاً أكثر ملاءمة لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ ب.ء. وعن طريق البناء على قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٦٢/٤٨ و ٢٦٤/٤٥ والاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ و ٢/٢٠٠٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يقدم القرار إطاراً لتحقيق التماسك البنائي لمختلف عمليات التنفيذ بينما يحافظ على الهوية المتميزة لعمليات المتابعة لكل نتيجة من النتائج. ويوفر القرار أدوات للتنسيق الأفضل للأنشطة الإنمائية العالمية والإقليمية والوطنية وربط هذه العمليات بغية تعظيم التعزيز المتبادل عند متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية.

ثالثاً - هيكل التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين (قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ ب.ء)

٩ - تشكل العناصر الخمسة التالية لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ ب.ء المكونات الرئيسية لإطار التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين:

(أ) **بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي** - يعتبر دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية هاماً لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها، وفي نفس الوقت، تحتاج الجهود الإنمائية الوطنية إلى دعم من بيئة اقتصادية دولية مواتية. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية، قيام شراكة معززة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، تقوم على أساس الاعتراف بالزعامة الوطنية، وامتلاك خطط إنمائية، وكذلك سياسات سليمة وحكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) **وسائل التنفيذ** - تعتبر وسائل التنفيذ المحددة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، بما في ذلك خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(١) وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وسائل هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وجرى التشديد على أهمية الأطر المؤسسية، على النحو المحدد في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة؛

(ج) **دور منظومة الأمم المتحدة** - تضطلع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بمسؤولية هامة لمساعدة الحكومات على

الإبقاء على التزامها الكامل بتنفيذ ومتابعة الاتفاقات والالتزامات التي توصلت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، ويمكن تعزيز هذا الدور بطريقة أكثر فعالية عن طريق كفالة أن الهيئات الحكومية الدولية، مثل الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجالس إدارات الصناديق والبرامج، ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، تركز بقوة على التنفيذ وتعزيز الصلات بين العمل السياسي والأنشطة التنفيذية؛

(د) دور أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص - أصبحت المشاركة المعززة لأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة هامة بصورة متزايدة لتحقيق النتائج الملموسة والأثر الحسوس. ويمكن تعزيز مشاركتهم سواء عن طريق الشراكات لمتابعة تحقيق أهداف محددة أو عن طريق تشجيعهم على إدماج الأهداف المتفق عليها في أنشطتهم. وهناك حاجة إلى تشجيع كلا النوعين من المبادرات؛

(هـ) استعراض التنفيذ - ينبغي توجيه عمليات الاستعراض والتقييم لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة إلى القيام بطريقة مقنعة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وكذلك تحديد إجراءات ومبادرات محددة للتغلب على القيود واتخاذ تدابير للتعجيل بالتنفيذ. وينبغي للجمعية العامة أن تقرر دورية وشكل هذه الاستعراضات على أساس كل حالة على حدة، آخذة في الاعتبار الأحكام المحددة ذات الصلة، وطبيعة المسائل التي تشملها، والظروف والتطورات الاقتصادية والسياسية، ومدى استصواب الاستمرار في استخدام الهياكل القائمة. وينبغي أن توضع في الاعتبار أيضا أهمية هذه العمليات التي تكمل كل منها الأخرى، وكذلك الحاجة إلى مواصلة تعبئة الإرادة السياسية والرأي العام، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، ليس فقط في تنفيذ المؤتمرات الفردية، ولكن أيضا استغلال التقدم الإجمالي في دفع برنامج التنمية التي عملت هذه المؤتمرات والإعلان بشأن الألفية على صياغته. ومن الملاحظ أن الجمعية العامة سلمت، في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء، بأن هناك مجال لانعقاد حدث كبير في عام ٢٠٠٥، من المحتمل أن يكون استعراضا شاملا، والذي قد يكون جذابا وقويا من الناحية السياسية.

رابعاً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء

١٠ - يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من إجراءات التنفيذ. فأولاً، وجود أنشطة جارية في حاجة إلى أن تعزز أو تركز بصورة أشد على التنفيذ المتكامل والمنسق للمؤتمرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ومتابعتها؛ وثانياً، توجد قرارات يتعين اتخاذها في الدورة

الثامنة والخمسين للجمعية العامة لتنفيذ أحكام محددة للقرار، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم عمل الجمعية نفسها والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وثالثاً، هناك مسألة الاستعراضات المقبلة.

ألف - تعزيز الأنشطة الجارية لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة

١١ - كما أشير أعلاه، بدأت الصناديق والبرامج وسائر المؤسسات والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة في تنفيذ مجموعة كاملة من الأنشطة والبرامج لمتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وأكدت الجمعية العامة بصورة خاصة في قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاء على ضرورة قيام صلة أقوى بين التوجيه السياسي والأنشطة التنفيذية. وستتطلع مجالس إدارتها بدور هام في كفالة إدماج القرارات ذات الصلة المتعلقة بالسياسات في برنامج عمل الصناديق والبرامج، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند ممارسته مسؤولياته الرقابية تجاه هذه الكيانات.

١٢ - وأكدت الجمعية على الحاجة إلى كفالة أن تعكس المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية للتنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وعمل مجلس المديرين التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة. وشددت الجمعية أيضاً على ضرورة زيادة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات على نطاق المنظومة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة، عن طريق الاستعانة بمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وجرى إبلاغ الفريق العامل المخصص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأنشطة الجارية المشتركة بين الوكالات في هذه المجالات. وكمتابعة للقرار، ستجري زيادة تعزيز هذه الأنشطة وإبلاغها إلى الجمعية في سياق التقارير السنوية لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وكذلك في التقرير السنوي للأمين العام. بموجب هذا البند من جدول الأعمال.

١٣ - وطلب إلى اللجان الإقليمية أن تقوم، في إطار ولاياتها الحالية، بزيادة تقوية وتعزيز فعالية أنشطتها وتحسين تنسيقها مع مجمل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ واستعراض نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، بغية كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية. وستجري بالمثل تغطية إجراءات المتابعة على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانة العامة في تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

١٤ - وجرى تشجيع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على مواصلة جهودها لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتييري بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وهناك أيضاً دعوة إلى قيام تماسك وتنسيق وتعاون أكبر فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسة بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويعتبر اجتماع الربيع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أداة هامة لرصد منظومة الأمم المتحدة للتقدم في التنفيذ وتحقيق تماسك وتنسيق وتعاون أكبر فيما بين هذه المؤسسات. وسيتيح الحوار الرفيع المستوى الذي سيجري خلال الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة أخرى لإحراز تقدم بهذا الشأن.

١٥ - وتعمل هذه الأحكام الرئيسية وسائر القرارات ذات الصلة على تعزيز التنفيذ على جميع المستويات ويتعين أن تضطلع الحكومات والمنظمات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بتنفيذها.

باء - تدابير لتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الهيئات الحكومية الدولية

١٦ - يتطلب عدد من التوصيات والقرارات الواردة في القرار ٢٧٠/٥٧ بء بشأن مختلف الهيئات الحكومية الدولية اتخاذ إجراء، أو يحتاج إلى متابعته خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين.

١ - الجمعية العامة

١٧ - من المطلوب أن تتخذ الجمعية العامة الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي أن تقيم الجمعية العامة، خلال دورتها الثامنة والخمسين، أداء آليات المتابعة المنشأة وفقاً للفصل الثالث من توافق آراء مونتييري (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، الفقرة ٢٧ (د))؛

(ب) ينبغي أن تنظر اللجنة الثانية في برنامج العمل الإرشادي الوارد في مرفق القرار ٢٧٠/٥٧ بء وأن تتخذ قراراً بشأنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، الفقرة ٦٢).

١٨ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى متابعة الأحكام التالية للقرار خلال الدورة:

(أ) ينبغي إجراء قدر أكبر من المشاورات بين رؤساء الجمعية العامة ومكتب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحسين التنسيق بين الجمعية والمجلس (انظر الفقرة ٣٨ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). ففي الماضي كان رؤساء الجمعية العامة

والجلس يجتمعون لتحسين التنسيق في أعمال الهيئتين. ونظراً للحاجة إلى التنسيق، يمكن إضفاء الصبغة المؤسسية على هذه الاتصالات وينبغي أن يشتمل جدول الأعمال على التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة ومتابعتها. وقد تصبح الاجتماعات بين المكتبين أيضاً من السمات المنظمة للمشاورات التأسيسية؛

(ب) في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين، ينبغي إيلاء النظر إلى فصول من التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ومتابعتها، بما في ذلك مشاركة رئيس المجلس في مناقشاته (انظر الفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). وبغية تحقيق هذه الولاية، يجب وضع ترتيبات لكي يشارك رئيس المجلس في مداولات الدورة الثامنة والخمسين بشأن هذا البند من جدول الأعمال؛

(ج) ينبغي لمكتب الجمعية العامة أن يكفل تنسيقاً أفضل بين جدولي أعمال اللجنتين الثانية والثالثة؛ وينبغي أن يقوم مكتب اللجنتين باستعراض برامج عمل كل منهما لتبادل المعلومات حول المسائل التي نوقشت في كل منهما، وتحديد مجالات التداخل والازدواجية المحتملة وبحث سبل النظر، على نحو منسق أكثر، في مسائل تتعلق بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة وتقديم توصيات بشأنها إلى لجائها الخاصة بها. وينبغي إيلاء النظر في استخدام المناقشات غير الرسمية المشتركة للاطلاع على أعمال كل لجنة؛ ويمكن استخدام المناقشات العامة للجمعية العامة على نحو أفضل للمسائل التي تنظر فيها كلا اللجنتين (انظر الفقرتين ٦٠ و ٦١ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). وللاعتثال لهذه التوصية، اتخذت التدابير اللازمة لعقد اجتماع للمكتبين في بداية الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وسيقوم المكتبان بدراسة مختلف المسائل المثارة في القرار ٢٧٠/٥٠ بء وسيقومان بإبلاغ نتائج المشاورات إلى لجنة كل منهما؛

(د) شجعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تحسين تقاريرها وجعلها تحليلية وعملية المنحى بقدر أكبر. وأشارت إلى العمليات التي أطلقتها في تقريرها ٣٠٠/٥٧ (انظر الفقرتين ٦٤ و ٦٥ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). ويضم هذا التقرير بشكل خاص أحكاماً لدمج التقارير (انظر الفقرة ٢٠). وفي سياق الأحكام ذات الصلة لقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، فإن الأمين العام قد دمج حالياً عدداً من التقارير وسيستمر في عمل ذلك؛

(هـ) أوصت الجمعية العامة بأن تكون المناقشات في الجلسات العامة وفي اللجنتين الثانية والثالثة تفاعلية على قدر أكبر، وشجعت على مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة

وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة. وقد ينظر المكتب في الاستفادة من عقد موائد مستديرة وجلسات إحاطة وفرق للاطلاع على المداولات الحكومية الدولية. ويتخذ المكتبان المعنيين خطوات لجعل المداولات أكثر تفاعلية وسيستمران في إطلاع اللجنتين استناداً إلى هذه التوصية.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩ - من المطلوب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي للمجلس أن يشرك ممثلي مجلس التجارة والتنمية في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (انظر الفقرة ٢٧ ج) من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). ودعا المجلس في قراره ٤٧/٢٠٠٣ ممثلي مجلس التجارة والتنمية للمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٠٤؛

(ب) ينبغي للمجلس أن يستعرض بواسطة النهج الشامل لعدة قطاعات أوجه التقدم المحرزة في مجال تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة؛ وينبغي أن يتم هذا الاستعراض والتقييم سنوياً، وأن يركز على مسألة موضوعية مشتركة معينة شاملة لعدة قطاعات، في الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية للمجلس (انظر الفقرة ٤١ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). وفي هذا المجال، طلب من المجلس أن ينشئ، حتى موعد أقصاه عام ٢٠٠٤، برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من هذه الدورة الموضوعية، استناداً إلى قائمة مركزة ومتوازنة من المسائل الموضوعية الشاملة لعدة قطاعات والتي تشترك فيها نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، بما في ذلك أهداف وغايات إعلان بشأن الألفية (انظر الفقرة ٤٢ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). وأعرب المجلس في قراره ٥/٢٠٠٣ عن عزمه وضع اللمسات الأخيرة على قائمة بالمسائل الموضوعية الشاملة لعدة قطاعات وبرنامج العمل المتعدد السنوات من أجل الجزء المتعلق بالتنسيق. ولتحقيق هذه الغاية، دعا المجلس مكتبه للشروع في مشاورات غير رسمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بهدف التوصل إلى قرار قبل بدء دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤.

٣ - اللجان الفنية

٢٠ - طلب إلى كل لجنة فنية أن تدرس طرائقها في العمل بغية السعي لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، مع الإدراك بعدم الحاجة إلى نهج موحد وذلك للخصوصية التي تتمتع بها كل لجنة، وفي حين تلاحظ أيضاً أن الطرائق الحديثة للعمل يمكن أن تكفل على نحو أفضل استعراض التقدم المحرز في مجال التنفيذ على جميع الأصعدة،

استناداً إلى تقرير سيقدمه الأمين العام مع توصيات إلى كل لجنة فنية وهيئات فرعية ذات صلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول أساليب عملها، وفق الأحكام المحددة في النتائج المعنية والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها كل هيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم الذي أحرز مؤخراً في هذا المجال من قبل بعض اللجان، وخاصة لجنة التنمية المستدامة؛ ويجب على اللجان الفنية والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقدم تقاريرها إلى المجلس في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ بشأن نتيجة هذه الدراسة (انظر الفقرة ٤٦ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء). وسيعد الأمين العام توصيات ذات صلة لكي تنظر فيها اللجان الفنية ويقدم تقريراً بالنتائج إلى المجلس، على النحو المرتأى أعلاه.

جيم - استعراض التنفيذ

٢١ - أدرج بند لإجراء استعراضات دورية في نتائج معظم مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت في التسعينات من القرن الماضي. وقد أجريت هذه الاستعراضات في أشكال مختلفة، بما في ذلك دورات الجمعية العامة الاستثنائية. وفي حين ساعدت هذه الاستعراضات في تقديم حافز جديد للمتابعة، كان ثمة شعور بأنه كان بإمكانها أن تقدم نتائج أفضل، في حال كانت دورية وأن يكون شكل ونهج هذه الممارسات معدلاً على نحو أفضل وفق المتطلبات الخاصة لكل موضوع من المواضيع التي تم التطرق إليها، ويجب أن تؤخذ العلاقات والروابط بين هذه الممارسات في عين الاعتبار على نحو تام.

٢٢ - وللاستجابة إلى هذه الحاجة، شددت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء على ضرورة أن يتيح الاستعراض والتقييمات الفرصة لإعادة تأكيد الأهداف والغايات المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وينبغي أن تحدد العوائق والقيود التي تواجهها، والإجراءات والمبادرات للتغلب عليها وتدابير هامة من أجل تنفيذ برامج العمل على نحو أفضل، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة.

٢٣ - وفيما يتعلق بمسألة الدورية وشكل الاستعراض، فقد شدد القرار على ضرورة أن تبت الجمعية العامة في هذه الأمور على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الأحكام الخاصة ذات الصلة، ومراعاة الاحتياجات والشواغل والطبيعة الخاصة للمسألة والظروف الاقتصادية والسياسية والتطورات، وواضعين نصب أعيننا الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى استخدام الهياكل القائمة، وكذلك الجدول الزمني للأحداث الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٧٣ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء).

٢٤ - وشددت الجمعية العامة أيضاً في القرار على وجود مجال لعقد حدث رئيسي في عام ٢٠٠٥، لعله استعراض شامل، قد يكون جاذباً وقوياً سياسياً، مع الأخذ بالاعتبار أن

الجمعية العامة قد قررت أيضا أن تستعرض في عام ٢٠٠٥ التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، استنادا إلى تقرير شامل من الأمين العام (انظر الفقرة ٧٥ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ بء).

٢٥ - بالإضافة إلى الاستعراض الشامل لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية في قرار الجمعية العامة ٥٧/١٤٤، والمشار إليه في البند المذكور أعلاه من قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ بء، يجب على الجمعية العامة أن تجري الحوار الرفيع المستوى الثاني لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٥.

٢٦ - ونظرا للإمكانية الهامة بأن يمنح "الحدث الرئيسي" طاقة متجددة لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها، هناك حاجة لأن يسفر عن نتائج مثالية. وإذا ما تم التخطيط له جيدا، فإن "الحدث الرئيسي" المقترح قد يذهب شأواً بعيداً نحو نشر الوعي، وحشد الإرادة السياسية والرأي العام، وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن تبدأ عملية التخطيط لهذا الحدث، الذي تم التطرق إليه كذلك في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية (A/58/323)، خلال دورة الجمعية الحالية.

خامسا - التوصيات

٢٧ - قد ترغب الجمعية العامة في دعوة جميع الهيئات والمنظمات ذات الصلة لتنفيذ أحكام قرارها ٥٧/٢٧٠ بء ذات الصلة بولايتها وتقديم معلومات إلى الجمعية عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٢٨ - وقد ترغب الجمعية العامة في الشروع في إجراء مشاورات في الوقت الملائم للنظر في برنامج العمل الإرشادي للجنة الثانية، على النحو الوارد في مرفق القرار ٥٧/٢٧٠ بء، لكفالة اعتماد مقرر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٩ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تبدأ في دورتها الثامنة والخمسين في إجراء تقييم لعمل آليات المتابعة الواردة في الفصل الثالث من توافق آراء مونتيري.

٣٠ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تقدم توجيهاً بشأن التقرير الذي سيتم إعداده بموجب هذا البند من جدول الأعمال لدورتها التاسعة والخمسين، مع مراعاة تقارير أخرى تتناول مسألة تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة، فضلاً عن تقارير الأمين العام السنوية عن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.
- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
-